بـيـان

بيان حصيلة عام ٢٠١٢

مقتل ٣٦٣٣٢ مواطناً سورياً بمعدل ١٠١ مواطناً كل يوم بمعدل ٤ مواطنين كل ساعة.
بينهم ٣٣٢٧ طفلاً
بينهم ٣١٩٤ نساء
بينهم ٩٥٧ تحت التعذيب
بينهم ١٩٤١ ضحايا المعارضة المسلحة، أغلبهم من المواطنين المدنيين انضموا للجيش الحر.
بينهم ٤٦٧ من المسنين الذين تجاوز عمرهم ٦٠ عاماً.

منجهية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في التوثيق:

الشبكة السورية لحقوق الإنسان تمتلك أرشيفاً متكاملاً وتاماً للشهداء بسبب اهتمام القائمين عليها ومنذ بدء الاحتجاجات الشعبية بتوثيق وأرشفة الأسماء والصور والفيديوهات كافة، ومن مختلف المحافظات السورية، وعبر أعضائها الموجودين في كافة الأراضي السورية.

أهم ثلاثة معايير تعتمد عليها الشبكة السورية لحقوق الإنسان عدا عن الآلية التي يتم فيها التوثيق بشكل يومي:

أولاً: لا تصدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان أية إحصائية دون تزويد جميع الجهات بملفات مرفقة تحتوي على تفاصيل دقيقة للغاية لكل حالة من الحالات، ولهذا السبب تحديداً تم اعتمادها كمصدر أساسي لدى الجهات واللجان الدولية حول العالم، ويتم طلب القوائم بشكل مستمر لدى كل تحديث لها.

ثانياً: الشبكة السورية لحقوق الإنسان تختص وبشكل مطلق في توثيق مقتل المدنيين بسبب الصعوبة الشديدة جداً في توثيق العسكريين وخاصة التابعين للقوات الحكومية (الجيش، والأمن، والمليشيات المحلية والأجنبية)، ذلك بسبب منع السلطات السورية إعطاءنا أية تراخيص للعمل، بل اعتقال عدد من كوادرنا على أراضيها، كما أنه ليس لدينا أي ارتباط مع الحكومة السورية، وقد استطعنا توثيق بعض ضحايا الجيش السوري الحر عبر التواصل مع أصدقائهم وأهلهم وأغلب من يتم توثيقهم من الجيش السوري الحر هم بالأصل من المدنيين.

ثالثاً: نقوم بتوثيق معظم المجازر التي ترتكبها القوات الحكومية بحق المدنيين، وهو العمل الأكثر تعقيداً وصعوبة، وبناء على توثيق المجازر ومعرفة عدد الضحايا في كل مجزرة يظهر لدينا العدد الكلي بدقة وموضوعية.

التفاصيل:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ٣٦٣٣٢ شخصاً.

نسبة النساء والأطفال إلى مجموع الشهداء بلغت ٥,٢، وهي دليل قاطع وصارم على استهداف القوات الحكومية للمدنيين، حيث تبلغ النسبة المتعارف عليها دولياً في حالة الحروب النظامية ٢٪، أي أن الحكومة السورية تجاوزت ضعفي تلك النسبة وفي بعض الأشهر ثلاثة أضعاف.

وقد توزعت الضحايا بحسب ما وثقته الشبكة السورية لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٢ على المحافظات السورية على النحو التالي:
ريف دمشق: ٨٢٧١، حمص: ٥٦٣٥، حلب: ٥٤٤٧، إدلب: ٤٧٢٤، درعا: ٢٩٩١، حماة: ٢٧٢٧، دير الزور: ٢٦٤٧، دمشق: ٢٤٢٥، اللاذقية: ٤١٦، الرقة: ٣٢٦، القنيطرة: ٢٦٨، الحسكة: ٢٠٨، جنسيات أخرى: ١٩٥، طرطوس: ٢٧، السويداء: ٢٥.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست في نهاية حزيران/ ٢٠١١ وهي منظمة مستقلة، محايدة، غير حكومية، غير ربحية، معتمدة من قبل الأمم المتحدة كمصدر أساسي في جمع الإحصائيات.

توزع الشهداء حسب أشهر السنة، يتصدرها شهر آب ٥٦٠٥ شهداء، ويليه شهر أيلول بـــ ٤٦٩٠ شهيداً فشهر تشرين أول بـــ ٤٦٢٨ شهيداً.

وكان أعلى يوم في حصيلة الشهداء هو يوم السبت بتاريخ ٢٥/ آب/ ٢٠١٢، إثر ارتكاب أعظم مجزرة، وهي مجزرة مدينة داريا بريف دمشق حيث بلغت الحصيلة في ذلك اليوم ٤٠٥ مواطنين.
بينما سجلت جمعة (أمريكا ألم يشبع حقدك من دمائنا) بتاريخ ١٩/ تشرين الأول/ ٢٠١٢ أعلى نسبة في حصيلة الشهداء بين كافة أيام جمع عام ٢٠١٢، حيث بلغت حصيلة الشهداء في تلك الجمعة ٢٢٧ مواطناً.

ملاحظة مهمة: نشير إلى وجود حالات كثيرة لم نتمكن من الوصول إليها وتوثيقها وخاصة في حالات المجازر وتطويق البلدات والقرى وقطع الاتصالات، التي تقوم بها القوات الحكومية في كل مرة وبشكل متكرر؛ ما يرشح العدد الفعلي للارتفاع؛ لأن هناك العشرات من الحالات التي قام فيها الأهالي بدفن الشهداء في مقابر جماعية؛ خوفاً من انتشار الأمراض والأوبئة وكل ذلك بسبب منع القوات الحكومية لأي منظمة حقوقية من العمل على أراضيها.

إدانة وتحميل مسؤولية:

هذا وإننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان كمنظمة وطنية سورية حقوقية تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، نحمل مسؤولية كل أفعال القتل والتعذيب والمجازر التي حدثت في سورية إلى رئيس النظام السوري والقائد العام للجيش والقوات المسلحة بشار الأسد، باعتباره المسؤول الأول عن إصدار الأوامر بتلك الأفعال، ونعتبر كافة أركان الحكومة السورية التي تقود الأجهزة الأمنية والعسكرية شريكة مباشرة في تلك الأفعال، وفي هذا السياق تعتبر حكومة إيران وحزب الله مشاركة فعلياً في عمليات القتل، وتتحمل المسؤولية القانونية والقضائية، إضافة إلى كافة الممولين والداعمين لهذا النظام، الذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي ومنهجي ولا يتوقف في ليل أو نهار، ونحملهم جميعاً كافة ردات الفعل والنتائج المترتبة عليها، التي قد تصدر عن أبناء الشعب السوري، وخصوصاً من أقرباء الشهداء وذويهم.

نطالب مجلس الأمن والأمم المتحدة والدول الأعضاء بالعمل بسرعة قصوى لاتخاذ كل ما من شأنه حماية المدنيين في سوريا، وإنهم في تخاذلهم عن نصرة الشعب السوري وحماية المدنيين يتحملون مع النظام السوري قدراً كبيراً من المسؤولية، حيث يتوجب عليهم الامتثال لمسؤوليتهم الأخلاقية والقانونية، وتسريع الخطوات باتجاه إحالة كافة المتورطين في تلك المجازر إلى محكمة الجنايات الدولية.